بيان القاضي سانغ-هيون سونغ، رئيس المحكمة الجنائية الدولية
بمناسبة يوم حقوق الإنسان، العاشر من كانون الأول/ديسمبر 2011

"محاكمات اليوم ستردع جرائم الغد"

في العاشر من كانون الأول/ديسمبر 1948 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فكانت تلك هي المرة الأولى التي يبيِّن فيها المجتمع الدولي بالتفصيل الحقوق والحريات الأساسية التي يجب أن يتمتَّع بها جميع البشر دونما تمييز.

وبعد ذلك بنصف قرن مثَّل اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في تموز/يوليه 1998، فتحاً آخر على طريق تحقيق عالم أكثر إنسانية. فالجرائم التي تندرج ضمن إطار اختصاص هذه المحكمة - الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب - تنطوي بطبيعتها على انتهاكات للحق في الحياة والحرية، وعلى الإخضاع للتعذيب، وعلى الاستعباد. إنها كثيراً ما تسبِّب تفكُّكاً في البنى الاجتماعية، إذ تُنْكَر بها مجموعة من سائر الحقوق المبيَّنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بدءاً من الحق في حرية التعبير وصولاً إلى الحق في العيش الملائم وفي التعليم. والحال أن الطفل المجنَّد يمكن أن يُحْرَم من جميع هذه الحقوق!

وحتى تاريخه بلغ عدد الدول ذات السيادة التي انضمت إلى نظام روما الأساسي 120، فغدت المحكمة الجنائية الدولية واحدة من أهم المؤسسات الدولية المعنية بالتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فهذه المحكمة، في نظر الآلاف من الأطفال والنساء والرجال المجني عليهم، وسيلةُ إنصافِهم وتحسينِ حاضرهم من خلال إمكان مشاركتهم في الدعاوى وإمكان جبر أضرارهم. إنها تُعتبر في المقام الأول لبنة أساسية في صرح مستقبل أفضل – لأن محاكمات اليوم ستردع جرائم الغد.

وإذ نحتفل بيوم حقوق الإنسان في العاشر من كانون الأول/ديسمبر فإنني أود أن أعرب عن بالغ تعاطفي مع جميع من انتُهكت حقوقهم الإنسانية الأساسية. وفي الأسبوع المقبل ستنعقد في نيويورك جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، فأدعو الدول الأعضاء في المحكمة

الجنائية الدولية إلى اغتنام هذه الفرصة لكي تشدِّد من جديد على التزامها الكامل بهذه المحكمة وبنظام العدالة الجنائية الدولية الذي يتطوَّر. فالعمل الملموس على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي هو السبيل الوحيد إلى تمكُّننا شيئاً فشيئاً من وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة التي تسبِّب لإخواننا من مواطني العالم معاناة تعجز عن وصفها الكلمات.